



الليباني. فبرأي شمس الدين، أن الأمة لها الولاية على نفسها تحت سقف الشريعة الإسلامية التي أوكلت أمرها لها، وهي أي الأمة، التي تدير أمورها السياسية، وتختار في نطاق وحدة الأمة شكل نظامها السياسي الذي يناسبها، ويحاكي واقعها الخاص الزماني والمكاني «على أساس الشورى». ويرى شمس الدين أن مسؤولية الفقهاء في هذا العصر محصورة بـ«بيان الأحكام الثابتة الشرعية»، ويقضون في الخصومات ويمارسون دورهم في الإصلاح والإرشاد، كما اعتبر أنه في حال وجود الدولة، فإنها، أي الدولة، قد تكون قادرة على تولي مصاديق «الولاية الحسينية» فيكون بقاؤها بيد الفقهاء محلّ نظر. كما رفض شمس الدين اعتبار ولاية الفقهاء مسألة اعتقادية من أصول الدين، فبرأيه ولاية الفقهاء المطلقة لا تملك سنداً فقهيّاً وكلامياً معتبراً لإثباتها، بل تقوم على اعتبارات سياسية.

يظهر مما سلف أنه لا يوجد تلازم بين مصطلح «ولاية الفقهاء» وشيعة لبنان، فتاريخ الفقهاء في لبنان تنوع بين مختلف نظريات الفقه السياسي من اعتزال السلطة إلى المشاركة فيها إلى القبض عليها والأمثلة على ذلك كثيرة. وبالتالي يمكن اعتبار «ولاية الفقهاء» شأن جماعة داخل الطائفة الشيعية في لبنان تؤمن بها وتلتزم بها، لا شأنًا شيعياً لبنانياً عاماً دينياً كان أو سياسياً.

شمس الدين لم يرَ فيها سنداً فقهيّاً معتبراً «ولاية الفقهاء» عند شيعة لبنان نهج ديني أم سياسي؟

عباس هدلا

وبعيداً من المسوغات الشرعية التي كان الفقهاء يعملون على أساسها قبله، كما تخلّى عن التقية في خطابه الديني بخصوص العقائد الشيعية.

ولاية الفقهاء المطلقة بين النظرية والتطبيق

شهد العصر القاجاري في إيران ولادة «ولاية الفقهاء المطلقة» مع المحقق أحمد بن محمد النراقي من خلال كتابه «عوائد الأيام»، متجاوزاً مشاركة الفقهاء في السلطة إلى جانب السلطان الزماني، ومتجاوزاً حدود النيابة التي كان متعارفاً عليها من قبل، من قبيل التبليغ والإفتاء وإقامة الحدود والولاية على الأمور الحسينية، إلى «كل ما ثبت للنبي والإمام المعصوم فيه الولاية إلا ما أخرج دليل إجماع أو نص أو غيرهما». أي أن الفقهاء، يحل في مرتبة الرسول والإمام في زمن غيبتهم بالنسبة إلى الصلاحيات، فلهما، إلا إذا جاء خلاف ذلك في النص الديني أو الإجماع.

انتظرت هذه النظرية الفقهية قرناً ونيهاً لتطبيقها من خلال الخميني مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وتم وضع دستور جديد للبلاد على أساس ولاية الفقهاء التي باتت أعلى سلطة مطلقة في البلاد. وبات بمقدور الولي الفقهاء أن يحكم انطلاقاً من المصلحة العامة وفق رؤيته. كما أن أحكامه «مقدمة على جميع الأحكام الشرعية الفرعية التي تراجعت معها». وانتشرت هذه النظرية في لبنان بشكل واسع مع إنشاء «أمة حزب الله».

لا سند فقهيّاً معتبراً لـ«ولاية الفقهاء»

تُعتبر نظرية «ولاية الأمة على نفسها» للفقهاء اللبناني ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الراحل الشيخ محمد مهدي شمس الدين، هي النظرية الفقهية الأكثر ارتباطاً وترسيخاً في الواقع

يستخرجون الحكم الشرعي من مصادره المقررة. وانقسم فقهاء الشيعة إلى فئتين: أصولية تعتمد في مصادرها المقررة على القرآن والسنة والإجماع والعقل. وإخبارية، تكتفي بالقرآن والسنة وترفض حجّة الإجماع والعقل.

وفق كتاب «الفقه السياسي الشيعي من اعتزال الفقهاء السلطة إلى القبض عليها» الصادر من ضمن «الموسوعة الشيعية» عن «أمم للتوثيق والأبحاث» عام 2023، اعتمد الإخباريون نظرية الانتظار التي تميل بالفقيه الابتعاد عن الشؤون السياسية ومناصب السلطة نهائياً. وتعتبر أن دوره في عصر الغيبة، اعتزال الساحة السياسية العصبية والاضطلاع بنشاطه الديني التبليغي، إضافة إلى ممارسة التقية وعدم تعريض النفس للمخاطر، وانتظار معاناة الأرض ظلماً وجوراً كمقدمة لظهور الإمام المهدي كي يملأها قسطاً وعدلاً.

أما الأصوليون، فقد تدرجوا في رؤيتهم من التعامل مع السلطة حتى لو كانت غاصبة إلى القبض عليها. واعتبر الفقهاء الشيعة الأصوليون الأوائل، من المفيد إلى الشريف المرتضى وأبو جعفر الطوسي وأبو الفتح الكراچكي الطرابلسي، أن وجود السلطة، وإن كانت غاصبة لحق الإمام، ضروري من أجل تسيير مصالح الناس وحفظ الصالح العام ودرء الأفساد. وأجازوا التعامل معها من دون شرعيتها. وشهد القرن الرابع عشر تجاوزاً محدوداً لهذه الرؤية من خلال الشهيد الأول محمد بن مكي عبر النيابة عن الإمام ووكالته. أما التطور الكبير في هذا التوجه، فكان مع المحقق علي بن عبد العالي الكركي الذي هاجر إلى البلاد الصفوية عام 1501، وتقلد النيابة العامة عن الإمام بصفة رسمية وبقرار من الشاه الصفوي طمهااسب. واكتسب صلاحيات مطلقة لإدارة العمل الحكومي الديني. ويعتبر الكراچكي أول من كسر الحاجز بين الفقهاء والسلطة، وهو من أسس لمشروعية تدخل الفقهاء في السلطة بتحرر

درجت في الحياة السياسية اللبنانية مع ظهور «حزب الله» عبارة «ولاية الفقهاء» ضمن مصطلحات التوصيف السياسي لمشروع تصدير الثورة الإسلامية في إيران إلى لبنان. فقد استعملها قادة الجماعة للتدليل على الولاء لمرشد الثورة الإسلامية السيد علي خامنئي وارتباطهم المطلق بمشروع الدولة الإسلامية العامة الذي أرساه السيد روح الله الخميني بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شباط 1979، فأضى المرشد الأعلى للثورة هو الولي الفقهاء «نائب الإمام عجل الله تعالى فرجه»، وفق شبكة المعارف الإسلامية التابعة لـ «حزب الله». وله وكلاء في إيران وخارجها. وأمين عام «حزب الله» وكيله الأول في لبنان. وهو ما حصل أخيراً مع تعيين الشيخ نعيم قاسم خليفة السيد حسن نصر الله وكيلاً عاماً للخامنئي في لبنان بناء على رسالة موجهة من الأخير لقاسم. كما استعمل هذا المصطلح الأخير للدلالة على ارتباط «حزب الله» وولائه للجمهورية الإسلامية في إيران. وبين هذه وتلك، تبقى الأسئلة: ما هي «ولاية الفقهاء» ولماذا هناك ولاية للفقهاء؟ وهل هي شأن ديني عام للشيعة في لبنان؟ أم شأن جماعة لها رؤيتها الدينية والسياسية الخاصة؟

الفقهاء والولاية بعد «الغيبة الكبرى»

تركت غيبة الإمام المهدي الكبرى التي بدأت في القرن العاشر الميلادي بعد وفاة نائبه الرابع الخاص، فراغاً كبيراً. ولم يعد للشيعة الإثني عشرية تواصل مع إمامهم، سواء مباشرة أو عبر نواب خاصين. وباتت أمورهم بيد الفقهاء، وهم رجال الدين الذين